على زعمهم ان اصل يا الزايد يا ال زيد فقال هذا المخرج
لا دليل عليه لجواز ان يكون الاصل يا قوم لا فرار
فحذف المنادى وحده الا لان كل واحد منهما
ثبت له جواز الحذف فلا يضر اذا اجتمع جابو الى حاجز
ولعل ما ذكرنا اشار المص الى بعضها بقوله **واذا انتفت**
الا النكرة بان لم يفصل بينهما فاصل لانه لو فصل
بينهما فاصل لانه لو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل ان
ولم تتكرر لا نفيا لانها اذا تكررت لا يجب اعمالها بل
يجوز كما سيأتي ومنها ان لا يدخل عليها جار وان يكون
خبرها نكرة وان يكون نصا كما سبق فان دخل عليها
جار خفض النكرة نحو جئت بلا مال وغضبت من لا شي
بالتنوين ولا يركب لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز
جئت بلا من مال وغضبت من لا من شي وشذ جئت
بلا شي بالفتح وهذا مما رد به على الزجاج والسيرافي
في دعواهما ان الفتحة في نحو لا رجل اعرابية وان التنوين
حذف تخفيفا ووجه الرد ان حرف الجر لا يلغى ولا
يعلق فثبت ان الفتحة بنائية وانت خبير بان التعليل
المتقدم انما يتاتى عند من جعل علة البنا تقدير من لا التركيب
وان كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص
جاز ان تعمل عمل ليس كما مر وان تلغى فيليها المبتدا
والخبر ولم يجز ان تعمل عمل ان ومنها ان يكون الاسم
المنصوب غير معمول لخبرها احترازا من نحو لا مرحبا
بهم لان مرحبا منصوب بفعل مقدر وذلك
نحو لا رجل في الدار لانها لنفي الجنس ورجل
اسمها مبني معها على الفتح ومحله نصب بلا وفي الدار

جار

٧٨

جار ومجرور في محل رفع على انه خبرها وهو متعلق بمحذوف
تقديره كائن او مستقر او كان او استقر وظاهر كلام المص
كما سبق ان رجل منصوب لفظا من غير تنوين واليه ذهب
طائفة من البصريين ونسب الى سيبويه **فان لم يليها**
نكرتها اي لم تل لا النكرة بان انفصلت منها بطل
عملها و**وجب الرفع** للنكرة بعدها بالانفصال
منها مبتدا فانما بطل العمل اذا لم تباشرها لانه قد ضعف
بالفصل وهي في نفسها عامل ضعيف لانها تعمل لمشابهة
ان التي تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فالواو وجه المشابهة
بين ان ولا ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي
فلا نوغلنا في طرفي الاثبات والنفي تشابهتهما واعترض
بان ليست للاثبات وانما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام
الذي تدخله اثباتا كان او نفيا واجاز الرماني ان تعمل
مع الفصل النصب نحو لا كذلك رجلا **ووجب**
في غير المبرد وابن كيسان **تكرار لا ايضا** لانه جعل
تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان النفي
للجنس يقع تكرير النفي في الحقيقة فقولنا لا رجل في الدار
لا زيد ولا عمرو ولا خالد الى اخر افراد الرجل بخلاف
ما اذا اعملت عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه
لانها لا تعمل عمل ان الا ان كانت لنفي الجنس وذلك
نحو لا في الدار رجل ولا امراة وامراة
برفع رجل وامراة بالابتدا وكذا يبطل عملها اذا كان
مدخولها معرفة لم تؤول بنكرة ويبطل عملها
حينئذ مجمع عليه عند البصريين واما الكوفيون
فانهم جوزوا نصب العلم وانما يبطل عملها في المعرفة

Copyright @ King Saud University